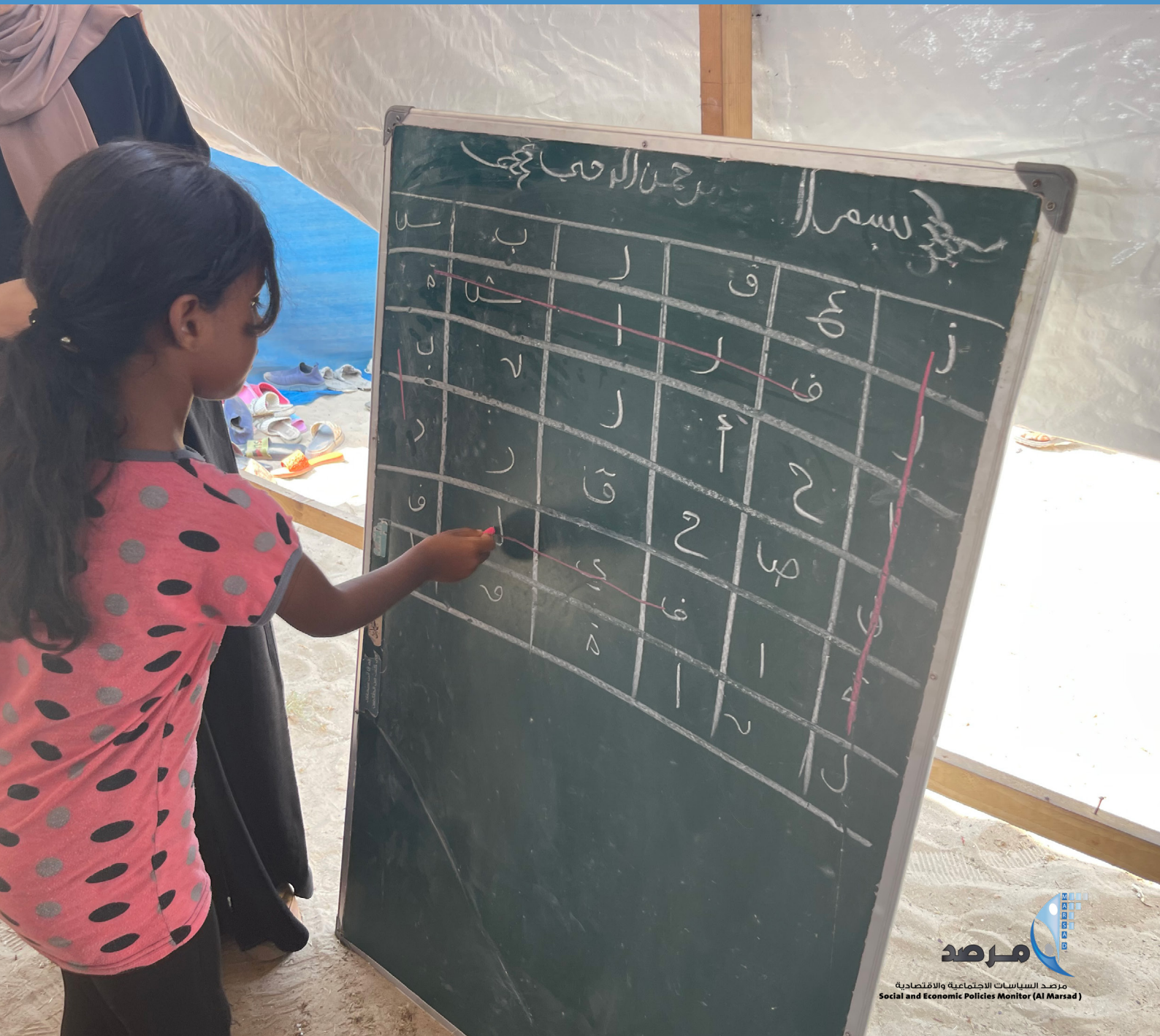


بدائل ممكنة أمام قطاع التعليم في ضوء حرب الإبادة الإسرائيلية

د. طلال أبو ركة



عنوان الورقة: بدائل ممكنة أمام قطاع التعليم في ضوء حرب الإبادة الإسرائيلية

إعداد: د. طلال أبو ركة

آب 2024

بريد الكتروني: almarsad@almarsad.ps

صفحة الكترونية: www.almarsad.ps

جميع الحقوق محفوظة ©

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)

بالشراكة مع: مؤسسة عبد المحسن القطان

2024



تدمج الورقة بين فكري التعليم الشعبي والرسمي، حيث في الأولى، لا ينتظر الطلاب عملية إعادة الإعمار.

■ ينتهج الاحتلال، منذ بداية الحرب، سياسة إخضاع الحياة لقوة الموت، من خلال استهداف وتدمير كافة المنشآت المدنية في قطاع غزة، وبالأخص استهداف المدارس والجامعات، لتحقيق أحد أهدافه في هذه الحرب؛ ألا وهو الإبادة المعرفية. إذ يشير حجم القصف على المدارس، إلى أن هناك هدفاً غير معلن قد يصل إلى تدمير المدارس والمؤسسات التعليمية كافة داخل القطاع، وإن تدمير المدارس لا يتوقف أثره عند انهيار المنظومة التعليمية في القطاع، وإنما يهدف، بالأساس، إلى دفع الناس للهجرة خارج القطاع»، فيما أن التفاوض الدولي عن هذه الحقيقة يجعلها أمراً واقعاً. ■
(القطان والمرصد)

مقدمة

كشفت حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على كافة أشكال ومقومات الحياة في قطاع غزة للشهر العاشر على التوالي، عن النوايا الخفية لهذه الحرب المسعورة، والجريمة غير المسبوقة في التاريخ المعاصر، التي يمكن تلخيصها في عمليتي المحو والإزالة للوجود والبقاء الفلسطيني على الأرض الفلسطينية في قطاع غزة.

يتطلب تحقيق الهدف الإسرائيلي في عملية الطرد والإزالة للسكان، ضرورة خلق واقع حياتي مأساوي وكارثي يستحيل معه البقاء، لذلك عزفت إسرائيل منذ اللحظات الأولى لحربها على القطاع، إلى انتهاج سياسة إخضاع الحياة لقوة الموت، وتدمير كافة المنشآت المدنية في قطاع غزة. ولكي تنجح في الوصول إلى أهدافها تلك، كان لا بد من القيام بإبادة معرفية، باعتبار أن الإبادة المعرفية هي أحد أشكال الإبادة الجماعية في المشاريع الاستعمارية الكبرى، الأمر الذي يفسر بشكل كبير، لماذا جعلت إسرائيل من عمليات اغتيال المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات، وتحويلها من مساحات للتعلم إلى فضاءات مستباحة، إحدى أدواتها وأسلحتها المركزية في حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني.

انتهجت إسرائيل على الدوام وسائل مختلفة للتدمير والتعطيل والشرذمة في استهدافها لقطاع التعليم الفلسطيني بمكوناته كافة، باعتباره، أي التعليم، من مرتكزات الهوية والوجود الفلسطيني، لذلك، فلقد كان على الدوام في صلب استراتيجياتها الاستعمارية الاستيطانية الهادفة إلى محو الشعب الفلسطيني وتبديد روايته التاريخية، وإخضاع ما يتبقى منهم وتحويلهم إلى رعايا في داخل دولتها الاستعمارية.

وضعت إسرائيل المنشآت المدنية كافة في مرمى نيران أسلحتها، وكانت المنشآت التعليمية هدفاً مركزياً للإبادة الإسرائيلية، فكان نصيب المدارس والجامعات الحصاة الأكبر من الاستهدافات من بين المنشآت المدنية كافة، وذلك بفعل أكثر من عامل: الأول، باعتبار استهداف التعليم وتعطيل العملية التعليمية واحدة من استراتيجيات السياسة الإسرائيلية على الدوام، والثاني هو استخدام المواطنين للمدارس والجامعات كمراكز إيواء في ضوء سياسة النزوح التي فرضتها قوات الاحتلال خلال حرب الإبادة الدائرة حالياً، وبما أن الهدف الإسرائيلي العام يتمثل في إفقاد الفلسطيني للأمن والأمان، فكان لا بد من استهداف أماكن نزوحه التي شكلت المدارس، باختلاف أنواعها، حكومية ووكالة غوث، أو خاصة، هدفاً إسرائيلياً على الدوام للقصف والتدمير والتهجير القسري للنازحين بداخلها.

تناقش هذه الورقة واقع التعليم الفلسطيني في قطاع غزة في ضوء حرب الإبادة الإسرائيلية وانعكاساتها على المستقبل الفلسطيني، وحماية التعليم من التدهور خلال المراحل القادمة، وبخاصة أن الحرب اندلعت خلال الشهر الأول من العام الدراسي 2023-2024، ولا تزال مستمرة حتى لحظة إعداد هذه الورقة، ونحن على أعتاب عام دراسي جديد -2024-2025، الأمر الذي سيشكل ارتدادات سلبية على الطلبة الفلسطينيين، وعلى كميات الفاقد التعليمي، وهو ما يؤدي إلى بروز جملة من الأزمات والمشاكل التعليمية، ربما من أبرزها تفشي الأمية وظاهرة التسرب المدرسي خلال السنوات القادمة، والانعكاسات السلبية على القدرة على التعلم لدى جيل كامل تعرض للإبادة والمحرق الإسرائيلية، التي ستتضح خلال السنوات التي تلي وقف الحرب.

تحاول الورقة طرح البدائل المناسبة لحماية المسيرة التعليمية في ضوء الإبادة، وطرح أفكار ومبادرات من شأنها تخفيف حدة الآثار السلبية على قطاع التعليم الفلسطيني.

حجم الدمار في قطاع التعليم

قبل الخوض في حجم الدمار في قطاع التعليم، تجدر الإشارة إلى أن كافة الحقائق والمعطيات الكمية المتوفرة لدى الباحث قابلة للزيادة في ضوء استمرار الحرب الإسرائيلية، ومواصلة عمليات القصف والاستهداف؛ سواء المرتبطة بالمنشآت والمرافق التعليمية، أو المرتبطة باستهداف الكادر البشري من معلمين وطلبة وأكاديميين، وأن كافة المعطيات الواردة في الورقة هي صحيحة حتى لحظة إعدادها.

حقائق حجم الدمار في قطاع التعليم:

- بلغ إجمالي عدد المدارس في قطاع غزة قبل الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، (796) مدرسة، و(554) مبنى مدرسياً، و(15730) غرفة صفية. ومع اندلاع الحرب الإسرائيلية الحالية (2023-2024) على القطاع، تم تحويل (288) مدرسة إلى مركز إيواء، من بينها (155) مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين. وتشرف وزارة التربية والتعليم الفلسطينية على (442) مدرسة موزعة على (302) مبنى مدرسياً مقسمة ما بين مدارس أساسية وثانوية، وهو ما يعني وجود (140) مدرسة كانت قبل العدوان تعمل بنظام الفترتين.¹
- تشرف وكالة الغوث على 284 مدرسة موزعة على 182 مبنى مدرسياً، أما عدد المدارس الخاصة في قطاع غزة فهو 70 مدرسة، وتوجد 620 روضة أطفال موزعة على محافظات غزة الخمس، ملتحق بها 68392 طفلاً،² فيما يبلغ متوسط الكثافة الطلابية في مدارس قطاع غزة (40) طالباً في الغرفة الصفية الواحدة.³
- تسببت الحرب في توقيف العملية التعليمية من خلال توقف المدارس في جميع أنحاء قطاع غزة البالغ عددها (563) مدرسة، ما تسبب في حرمان (625) ألف طالب من الحصول على حقهم في التعليم، منهم 299100 طالب/ة ملتحقون بمدارس حكومية، وعددها (307) مدارس، ونحو (295400) طالب ملتحقين بمدارس الأونروا وعددها (188)، و21 ألف طالب كانوا ملتحقين بمدارس خاصة. فيما توقف قرابة 22 ألف معلم عن العمل، منهم 12400 معلم حكومي، و9400 معلم وكالة، و1300 معلم مدارس خاصة.⁴ جميع الأرقام في الفقرة أعلاه بحاجة إلى مراجعة وربما تحديث.

1 الإدارة العامة للتخطيط التربوي، قسم الإحصاء: «الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2022-2023»، وزارة التربية والتعليم، رام الله - فلسطين، ص 4-2 (ملاحظة: حدثت الأرقام أعلاه بناء على الإحصائية للكتاب الإحصائي الأحدث/ أي 2022-2023).

2 للرجع السابق، ص 13.

3 للرجع السابق، ص 22.

4 أبو القاسم الشيخ، ومجد بشير. «تقرير رصد الانتهاكات الإسرائيلية بحق التعليم في قطاع غزة، الانتهاكات بحق التعليم في فلسطين، تحليل الآثار الكارثية بحق التعليم وتحديد احتياجات التعافي الإنساني»، 2024، رام الله: الائتلاف التربوي الفلسطيني، ومركز إبداع العلم، ص: 6.

- تعرضت 61% من مباني المدارس الحكومية، و44% من مباني مدارس الأونروا، و44% من مباني المدارس الخاصة للاستهداف المباشر أو الأضرار. فيما بلغت نسبة التدمير الكلي والجزئي للمدارس بحسب المحافظات على النحو التالي:⁵

المحافظة	نسبة التدمير
شمال غزة	62.9%
غزة	28.6%
الوسطى	14.3%
خانيونس	22.9%
رفح	17.1%

- فيما تشير إحصائيات تحالف التعليم إلى أن 386 مدرسة تضررت بسبب الحرب، منها 25 مدرسة دُمّرت تدميراً كلياً، و113 أصيبت بأضرار بليغة، 125 مدرسة بأضرار متوسطة، و123 مدرسة بأضرار طفيفة.
- دمر الاحتلال قرابة 99 مؤسسة تعليمية من المدارس والجامعات بشكل كلي، ولحقت أضرار بالغة ومتوسطة بـ 334 مدرسة وجامعة، وتحولت 288 مدرسة إلى مراكز إيواء للنازحين، منها 155 مدرسة تابعة للوكالة، بلغ عدد النازحين فيها قرابة 660 ألف نازح، و133 مدرسة حكومية يتواجد فيها 70 ألف نازح.⁶
- على مستوى الخسائر البشرية، فلقد تسبب العدوان الإسرائيلي في مقتل 9211 طالباً/ة و397 معلماً، وإصابة 14237 طالباً/ة، و2246 معلماً/ة.⁷
- تقدر تكلفة الأضرار لقطاع التعليم الفلسطيني في غزة بـ 341 مليون دولار، وذلك حسب قيمة التقدير المؤقتة للأضرار في قطاع غزة في آذار/مارس 2024، الصادرة عن البنك الدولي، والأونروا، والاتحاد الأوروبي.⁸

التعليم في غزة: من الهشاشة إلى الكارثة

تشير الحقائق والمعطيات السابقة إلى الكارثة الحقيقية التي ضربت بعمق قطاع التعليم الفلسطيني في قطاع غزة، وبخاصة في ضوء التعقيدات التي يشهدها قطاع التعليم في غزة، حيث كانت تشير العديد من الدراسات والتقارير السابقة إلى انخفاض عدد أيام حضور الطلاب إلى المدارس، وتراجع أدائهم الأكاديمي بسبب عدم كفاية البيئة التحتية وافتقار الصفوف الدراسية، والفوضى الناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على القطاع، هذا بخلاف تأثير الحصار الإسرائيلي على قطاع التعليم وتأثيره على تطوير البنية التحتية لقطاع التعليم، وحرمان المدارس من البناء والمواد الأساسية.

كانت مدارس القطاع تعاني في الأصل من نقص في المرافق التعليمية والمرافق المصاحبة مثل الفصول الدراسية، والمختبرات العلمية، والحاسوب، والمكتبات، والمصادر التعليمية، والمساحات المتعددة الأغراض، والملاعب، وهو النقص الذي يؤثر على جودة التعليم وتأثيره في الناتج التعليمي، كما تعاني المدارس، بأشكالها كافة، في قطاع غزة من زحام كبير في الفصول الدراسية، إذ يبلغ متوسط عدد الطلاب في الفصول المدرسة، 838.7 طالب، نتيجة نقص الفصول الدراسية والمباني المدرسية، وهو ما يؤثر على جودة التعليم، ويحد من قدرة التعليم، ومن قدرة الطلاب على التعلم بشكل تفاعلي

5 مركز الميزان لحقوق الإنسان. «تقرير إبادة التعليم في قطاع غزة في سياق الإبادة الجماعية»، 2024. <https://mezan.org/ar/post/46488>

6 المرجع السابق.

7 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: https://www.pcbs.gov.ps/site/lang_ar/1406/Default.aspx

8 أبو القاسم الشيخ، مرجع سابق، ص 2.

وعملي. كما أن العديد من المدارس تعاني من مخاطر السلامة والأمن نتيجة ضعف البنية التحتية العامة، مثل قدم الأبنية، وضعف الأسقف والأرضيات، إضافة إلى نقص المرافق الصحية مثل الحمامات وعدم كفايتها.⁹

يعتمد نظام الفترتين على نحو واسع في مدارس قطاع غزة، إذ بلغت نسبة المدارس التابعة للوزارة التي تعمل بنظام الفترتين 58.4%، فيما بلغت نسبة مدارس الوكالة 70.1% في ظل خطورة استمرار تراجع المعايير الدولية في تصميم المدارس، التي تتطلب مساحة واسعة كي يمارس الطلاب الأنشطة اللامنهجية، كجزء متمم ومكمل للعملية التربوية، في ظل اللجوء إلى بناء مدارس جديدة داخل أفنية المدارس القائمة. لم يكن الوضع التعليمي مشرفاً كما يفترض، بل كانت الهشاشة والمعاناة هي السمة البارزة لهذا النظام منذ عقود، مثلما هو الحال في مجالات الحياة الأخرى داخل القطاع، ولقد زاد الهجوم الإسرائيلي الأخير في تشرين الأول/أكتوبر 2023 من وطأة المعاناة، وأدى إلى انهيار خطير في النظام التعليمي في كل مراحله، بدءاً برياض الأطفال، وصولاً إلى التعليم العام والتعليم العالي، الأمر الذي يضع قطاع التعليم الفلسطيني على مفترق طرق يهدد بكارثة سنوثر على الأجيال القادمة، وقد تستمر لعقود قادمة.

بحسب تقرير اليونيسف عن تضرر المباني التعليمية، فإن 70% من مدارس الأونروا، قد تم استهدافها مباشرة أو تضررت، وأن 4 من كل 5 مدارس في غزة، قد تعرضت للقصف المباشر أو تضررت وبجاجة لإصلاح أو إعادة بناء،¹⁰ ويزداد الأمر قبلاً ليس لقصف المدارس فحسب، بل لكون المدارس تحولت لمراكز إيواء للمهجرين من منازلهم، ما يعني زيادة عدد ضحايا القصف، إضافة إلى 44% (42) من مباني المدارس الخاصة تم استهدافها مباشرة أو تضررت، وعلى الرغم من هذه الانتهاكات الصارخة، فإن المحللين يقدرون بأن حجم الأضرار الفعلي هو أكبر بنسبة من 15-20% من هذه التقارير الأولية.¹¹

الفاقد التعليمي والتسرب والامية

أدى واقع الإبادة العرقية التي تمارسها إسرائيل بحق التعليم في قطاع غزة إلى خسارات فادحة، ربما كان الفاقد التعليمي إحدى أبرز تلك الخسائر، حيث تعرض 625 ألف طالب لفاقد تعليمي كبير خلال العام الدراسي المنصرم 2023-2024، حيث أدى الانقطاع الكامل عن التعليم، وتحويل المدارس إلى مراكز إيواء من جهة، واستهدافها من أخرى، وعدم قدرة الطلبة أو ذويهم على توفير بيئة تعليم إلكتروني كما حصل خلال جائحة كورونا 2020، لانعدام البيئة الرقمية في ضوء النزوح المتكرر للسكان في قطاع غزة، إلى خسارات معرفية عامة ومحددة في المعرفة والمهارات التعليمية لهؤلاء الطلبة، وهو الأمر الذي يندر، مع استمراره خلال العام الدراسي 2024-2025، بفعل استمرار الحرب الإسرائيلية حتى اللحظة، بتراكم الفاقد التعليمي، الذي قد ينتج عنه، ليس التوقف عن التعلم، بل نسيان ما تم تعلمه، وبخاصة مع طلبة الصفوف الأساسية الأولى، ما يؤدي إلى تدني التحصيل، وبخاصة إتقان المعارف والمهارات الأساسية، وتدني الدافعية للتعلم والاستمرار فيه، وتفشي الأمية بين صفوف الأطفال من الطلبة، كنتيجة طبيعية لاستدامة حالة الحرب والاستهداف، إضافة إلى أن أي معالجة الآن تبدو مستحيلة في ضوء نشر استباحة الأمن الشخصي والأسري في ظل حالة النزوح، وتحول أولويات الأسر من التعليم إلى صراع البقاء والنجاة، وفي هذا الإطار يتم توظيف الأطفال والطلبة في طوابير الياه بدلاً من طوابير التعلم، الأمر الذي يعكس حالة الكارثية في قطاع التعليم.

9 مركز الميزان لحقوق الإنسان: واقع التعليم في قطاع غزة، 2022. سلسلة تقارير، ص 14.

10 تصريحات مقوض الأونروا: 14/8/2024، وكالة الأنباء والعلوم الفلسطينية (وفا):

<https://www.wafa.ps/Pages/Details/101401>

11 أبو القاسم الشيخ، مرجع سابق.

كما أن الأمية قد تتفشى في قطاع غزة بسبب الأوضاع الكارثية، التي فرضها العدوان الإسرائيلي على قطاع التعليم، والذي عمق بدوره من أزمة موجودة أصلاً بفعل الفاقد التعليمي التراكمي بسبب جائحة كورونا من جهة، وبفعل النتائج السلبية للحصار والاعتداءات الإسرائيلية والظروف الإنسانية الصعبة في قطاع غزة على مدار سنوات.

إن ما فقده الطلبة حتى اللحظة لا يمكن تعويضه، وسيؤثر بشكل كبير على تحصيلهم العلمي وتطورهم الشخصي وعلى احتمالية زيادة نسبة التسرب المدرسي، والتأخر في التقدم الأكاديمي، والتعرض لمخاطر عمالة الأطفال، والزواج المبكر، وتدهور مفاهيم حقوق الإنسان لدى الطفل، واهتزاز انتمائه لهويته.¹²

البدايل والخيارات المتاحة للعودة إلى المدارس

مما لاشك فيه، أن استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة للشهر العاشر على التوالي، أدى إلى تدمير المنظومة التعليمية بأكملها، ووضع مئات الآلاف من الطلبة في جميع المراحل التعليمية المختلفة أمام مستقبل مجهول، وبات الأمر لا يقتصر على فقدان السنة الدراسية الحالية فحسب، بل مرشح لأن يمتد لعام دراسي آخر، وبخاصة في ضوء التدمير المنهج للمنشآت التعليمية، وتحويل المدارس إلى مراكز إيواء، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تأخير استئناف الدراسة بعد انتهاء العدوان، ويزيد من الضغط على البنية التحتية التعليمية المتضررة بالفعل، الأمر الذي يصعب من أي تصور أو خطة لاستعادة العملية التعليمية في قطاع غزة، ويتطلب بذل جهود كبيرة، وتكاتفاً من الأطراف كافة، للخروج من هذا المأزق الكبير، والتفكير بحلول خلاقة وإبداعية لوضع حلول ابتكارية للأزمة الحالية.

تبدو كافة البدائل والخيارات المطروحة على الطاولة الآن غير قابلة للتحقق، أو غير قادرة على مواجهة الواقع الأممي الذي تفرضه الحرب الإسرائيلية وغياب الحماية، وعدم توفر الأمن الشخصي للطلبة والمعلمين، الأمر الذي يحد من قدرة الجميع على طرح أفكار لحل الأزمة.

محاولات مجتمعية لحل الأزمة

عملت العديد من المؤسسات الأهلية الفلسطينية على طرح مبادرات تعليمية طوعية يقوم بها الشباب من المتطوعين في كافة مراكز الإيواء المنظمة والعشوائية في محافظات غزة المختلفة، مستندين إلى فكرة التعليم الشعبي التي انتهجها المجتمع الفلسطيني خلال انتفاضة الحجارة 1987، والتي اعتمدت على تشكيل لجان تعليمية في كافة الأحياء والراكن المختلفة في أماكن النزوح، والتركيز على تقديم مبادرات توفر الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال في تلك المراكز والأحياء، وهي الفكرة التي يمكن تطويرها باتجاه استلهام فكرة التعليم الشعبي في المواد الأساسية من خلال الاستفادة من قدرات المؤسسات الأهلية على الوصول إلى كافة مراكز النازحين وتجمعاتهم، وبالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، وذلك لمعالجة الحد الأدنى من الفاقد التعليمي. وهو ما يمكن البناء عليه حالياً من خلال توفير خيمة تعليمية في كل مركز إيواء، وتوفير المدرسين والاحتياجات التعليمية الأساسية لإعادة دمج الطلبة تعليمياً.

ممكنات نجاح أو فشل مبادرة وكالة الغوث التعليمية

طرحت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، مؤخراً، مبادرة تحضيرية لاستئناف العملية التعليمية التي تركز في جوهرها على مراكز الإيواء في مدارس وكالة الغوث بداية، ومن ثم تعميمها على المواقع الأخرى من مراكز النزوح المفتوحة؛ سواء كانت منظمة أو عشوائية.

12خلود ناصر. «من فضاءات للتعليم إلى مساحات مستباحة: الحرب والتعليم المدرسي في قطاع غزة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2024:

<https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655227>

تقوم المبادرة على عودة التعليم النظامي في مدارس الوكالة للطلبة المقيمين داخل مراكز النزوح في تلك المدارس، من خلال استهدافهم بشكل مكثف لمدة شهرين في أربع مواد أساسية، وهي اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم، واللغة الإنجليزية، إضافة إلى جلسات دعم نفسي واجتماعي للطلبة، وسيتم إفراغ الغرف الصفية من النازحين في ساعات الصباح، على أن يعودوا إليها في ساعات المساء، وبذلك تكون الأونروا قد حافظت على استمرار العملية التعليمية من ناحية، وتأمين النازحين بداخلها من ناحية أخرى. ومن ثم سيتم تعميم التجربة على تجمعات النازحين خارج مدارس الأونروا في مرحلة لاحقة.

باعترادي أن المبادرة تحظى بجرأة عالية من وكالة الغوث، وستواجه العديد من العوائق، لعل أبرزها الاستهدافات الإسرائيلية المتواصلة لمراكز النزوح التابعة للوكالة، وبخاصة المدارس، إضافة إلى رفض بعض النازحين الخروج من الغرف الصفية لتسهيل عمل المعلمين داخل الغرف الصفية، إلا أن الحاجة تقتضي، بشكل كبير، دعم المبادرة باعتبارها تحدياً جوهرياً لسياسات الاحتلال التجهيلية بحق شعبنا، كما أنها فرصة لاستدراك الفاقد التعليمي خلال عام دراسي مضى، يمكن البناء عليه لاحقاً في استكمال العام الدراسي وعدم فقدانه من عمر الأطفال.

كما يمكن أن تشكل تلك المبادرة الطموحة فرصة لباقي الجهات الأخرى مثل وزارة التربية والتعليم، والمؤسسات الأهلية العاملة في الحقل التعليمي، لتعميم التجربة داخل مراكز الإيواء المنظمة والعشوائية، وذلك في إطار شمولية الوصول للطلبة كافة في مناطق قطاع غزة.

بدائل عاجلة لعودة التعليم في قطاع غزة

تتطلب العودة إلى التعلم في قطاع غزة تخطيطاً استراتيجياً للتغلب على العوائق والتحديات الخاصة التي تفرضها الحرب الإسرائيلية، الأمر الذي يبرز الحاجة لضرورة تقديم أفكار حول كيفية فتح مساحات التعلم وتشغيلها لدعم الأطفال والمعلمين في العودة إلى المدارس النظامية. ربما يكمن الحل في الانتقال التدريجي باتباع نهج السقالات،¹³ وتجنب إرباك كل من الأطفال والمعلمين، حيث إن العودة إلى التعليم تتطلب بناء وتنفيذ آليات عاجلة وقصيرة المدى تحقق الوصول إلى التعليم، وأخرى على المدى الطويل، لإعادة بناء نظام تعليم فاعل.

بدائل مقترحة:

البديل الأول: تدخلات طارئة خلال العدوان

وهو بديل يتم العمل عليه خلال مرحلة العدوان، ولا ينتظر انتهاء الحرب الإسرائيلية، بل يعمل خلال الحرب، بحيث يتم توفير خيام تعليمية مؤقتة في كافة أماكن النزوح العشوائية والمنظمة، إضافة إلى المدارس الحكومية والخاصة ومدارس وكالة الغوث، يتم التركيز فيها على الاستجابة الطارئة للدعم النفسي والاجتماعي خلال العدوان، وتشمل تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز مهارات التعلم العاطفي الاجتماعي للأطفال، والأهالي، ويجب أن تركز تلك الاستجابة على موازنة الأنشطة والإمكانيات المتاحة لضمان تخفيف التبعات النفسية أثناء العدوان. ويقوم بإدراج مساقات تعليمية أساسية، ويمكن الاكتفاء بأربعة مواد في المرحلة الأولى؛ مثل اللغة العربية، والرياضيات، واللغة الإنجليزية، والعلوم العامة، على أن تقدم بشكل مكثف، ومتسلسل بما يمكن الطلبة من امتلاك المعلومات الأساسية في المواد المطروحة، التي يمكن أن تتوسع لاحقاً، ويمكن التنسيق ما بين وزارة التربية والتعليم، والمؤسسات الأهلية، ودائرة التعليم في الوكالة، للتنسيق وتسهيل وصول المختصين وذوي الخبرة في مجال الدعم النفسي والاجتماعي لكافة أماكن تواجد النازحين

13 نهج السقالات في التعليم: يعتبر نهج السقالات في التعليم عملية موجهة للمعلم لتقسيم المهام الكبيرة إلى مهام أصغر، أكثر قابلية للإدارة والتحقق، وتستخدم إبطاً أو أداة لإنجازها. مزيد من المعلومات عن هذا التوجه، يمكن الرجوع إلى:

<https://www.storyboardthat.com/ar/articles/e/%D8%B3%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9>

البديل الثاني: تكثيف منهجي لتعويض الفاقد التعليمي

وهو بديل انتظاري أو لحظي، يتم تنفيذه مباشرة عقب انتهاء الحرب، بما يمكّن الطلبة والمعلمين من الوصول الآمن لأماكن التعلم، وبخاصة المدارس التي يمكن إفرغها من النازحين، أو تنظيم مواقع تعليمية في أماكن مفتوحة، تكون لديها مهمة أساسية وهي تعويض الفاقد التعليمي للعام الدراسي المنصرم، من خلال التركيز على المواد الأساسية وعددها أربعة مواد، يتم خلالها تكثيف المنهج التعليمي لمدة شهرين إلى ثلاثة، لتعويض الطلبة الفاقد التعليمي، وإجراء اختبارات نهائية لترقيتهم للمرحلة الدراسية التالية، وبالتالي تعويض العام الدراسي المنصرم 2023-2024، ومن ثم البدء في العام الدراسي 2024-2025 في مدة ستة شهور، يتم خلالها التركيز، أيضاً، على المواد الأساسية وتكثيفها خلال هذه المرحلة.

كما أن هذا المقترح يجب أن يأخذ في الحسبان علاج الصدمات النفسية التي تعرض لها الطلبة، وبخاصة جرحي الحرب الإسرائيلية، باعتبار أن معالجة الصدمة النفسية هي مقدمة أساسية وشرط رئيسي لمحاربة الأمية، وتعويض الفاقد التعليمي، وإعادة الطلبة إلى مقاعد الدراسة.

البديل الثالث: التعليم عن بعد

وهذا البديل، أيضاً، مرهون بوقف الحرب، وتحسن البيئة الرقمية في قطاع غزة، وفي ضوء عدم قدرة الوزارة أو الأونروا على إفرغ المدارس من النازحين الذين فقدوا منازلهم خلال الحرب، وبتأوى بلا مأوى، فيمكن الاستعاضة بالتعليم عن بعد من خلال بناء برامج وتدخلات تربوية وتعليمية تضمن انخراط الطلبة في السياق التعليمي من جديد، وتتمثل هذه البرامج في تطبيق نظام التعليم في أوقات الطوارئ، والتعليم المتسارع والتهيئة التعليمية.

إضافة إلى ما سبق، فقد طرحت مؤسسة عبد الحسن القطان، ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية مبادرة بعنوان «تعليم بلا مدارس»، بالشراكة مع مجموعة من المبادرين الغزيين الذين يعملون بشكل فردي على خلق بدائل تعليمية للأطفال، بإمكانيات شبه معدومة، وقد قدمت المبادرة مجموعة من الحلول والاقتراحات على النحو التالي:

- تعزيز المبادرات الفردية لاستئناف العملية التعليمية في قطاع غزة، من خلال استغلال أي مبنى قائم لغرض تعليم الطلاب/الطالبات، كاستجابة لحالة الطوارئ.
- إصلاح وتطوير العمل بنظام المناوبات، وإنشاء المخيمات التعليمية للأطفال، والسعي إلى خلق أكبر عدد ممكن من المعلمين/ات المتطوعين/ات، كذلك خلق نظام مدمج للتعليم الإلكتروني، يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إنشاء صندوق لدعم وتعزيز هذه المبادرات، للحد من تراكم الخسائر وتعاضم المصاعب التي يتكبدها الطلاب والأهالي من جهة، والمدارس وكوادر مؤسسات التعليم من جهة أخرى، إضافةً إلى أهمية مؤسسات المجتمع المدني في الضغط لإعادة إعمار قطاع غزة، التي ستكون عملية طويلة وخاضعة للشروط السياسية.

الخاتمة

لم يعد يتطلب استئناف التعليم ووقف الحرب، ويجب ألا نبقى انتظاريين لليوم التالي لاستعادة العملية التعليمية، بل يجب أن نركز الجهود والأفكار من الآن لحماية المنظومة التعليمية من الانهيار في ضوء الحرب، وهذا تحدّي جوهري يواجه الكل الفلسطيني، إضافة إلى أن معالجة آثار الحرب على قطاع التعليم، أيضاً، يمثل تحدياً كبيراً يجب أن تتكاتف لواجهته الجهود الرسمية وغير الرسمية كافة. فعملية إعادة بناء نظام التعليم الذي دُمّر وتوقف عمله بشكل كامل، تتطلب أن تقوم الدول المانحة بدعم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدولية العاملة في قطاع التعليم، واستئناف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين. كما يجب تكثيف العمل من قبل الوزارة وممثلي الدول والمؤسسات والمنظمات الأممية والدولية في مجموعة عمل قطاع التعليم، لبناء ودعم تنفيذ استراتيجيات الاستجابة العاجلة الإنسانية والتعليمية، والاستجابة طويلة المدى بالتنسيق مع القطاعات الأخرى ذات العلاقة، لضمان تكامل الجهود. ولا بد من تكثيف العمل من قبل المؤسسات الوطنية والدولية والأممية لمراقبة ورصد وتوثيق الانتهاكات بحق العملية التعليمية، واتخاذ إجراءات جدية لتنفيذ حملات الضغط والناصره لتوفير الحماية للتعليم.

يجب أن ندرك أننا لا نملك ترف الاختيار ما بين البدائل، وأن إنقاذ التعليم هو مهمة رئيسية وأولوية على باقي القضايا التي خلفتها الحرب الإسرائيلية، وهذا لن يتأتى إلا من خلال توحيد الجهود وتكاملها، والتنسيق فيما بين الأطراف كافة على المستويين المحلي والدولي لمساعدة قطاع التعليم على التعافي مبكراً من الضربات الموجهة التي تلقاها خلال هذه الحرب. كما أن القطاع الخاص الفلسطيني تقع عليه مسؤولية كبيرة في الاستثمار في قطاع التعليم ومساعدته على النهوض، وبخاصة أن رأس المال الفلسطيني يجب أن يضطلع بأدوار ومساحات عمل مؤثرة في تمكين قطاع التعليم على التعافي مبكراً من تلك الصدمات والضربات الموجهة التي تلقاها ولا يزال خلال الحرب الإسرائيلية المدمرة، كما يمكن أن تقدم الحكومة الفلسطينية، ممثلةً بوزارة التربية والتعليم، تسهيلات أمام المستثمر الفلسطيني في قطاع التعليم، لتمكينه من القيام بأدوار مؤثرة في استعادة مسيرة التعليم الفلسطيني.

المراجع

- أبو القاسم الشيخ، ومجد بشير. "تقرير رصد الانتهاكات الإسرائيلية بحق التعليم في قطاع غزة، الانتهاكات بحق التعليم في فلسطين، تحليل الآثار الكارثية بحق التعليم وتحديد احتياجات التعافي الإنساني"، 2024، رام الله: الائتلاف التربوي الفلسطيني، ومركز إبداع المعلم.
- الإدارة العامة للتخطيط التربوي، قسم الإحصاء: "الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2021-2022"، وزارة التربية والتعليم، رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: https://www.pcbs.gov.ps/site/lang_ar/1406/Default.aspx
- خلود ناصر. "من فضاءات للتعلم إلى مساحات مستباحة: الحرب والتعليم المدرسي في قطاع غزة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2024: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655227>
- مركز الميزان لحقوق الإنسان. "تقرير إبادة التعليم في قطاع غزة في سياق الإبادة الجماعية"، 2024: <https://mezan.org/ar/post/46488>
- مركز الميزان لحقوق الإنسان. واقع التعليم في قطاع غزة، 2022، سلسلة تقارير.
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): <https://www.wafa.ps/Pages/Details/101401>
- <https://www.storyboardthat.com/ar/articles/e/%D8%B3%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9>